الأهرام

المصدر: اخر ساعه

التاريخ : ٧ اغسطس ٢٠٠٢

في انتظار الحل الأمريكي :

أوسلو السودانية في ماشاكوس !

● أسامة عجاج

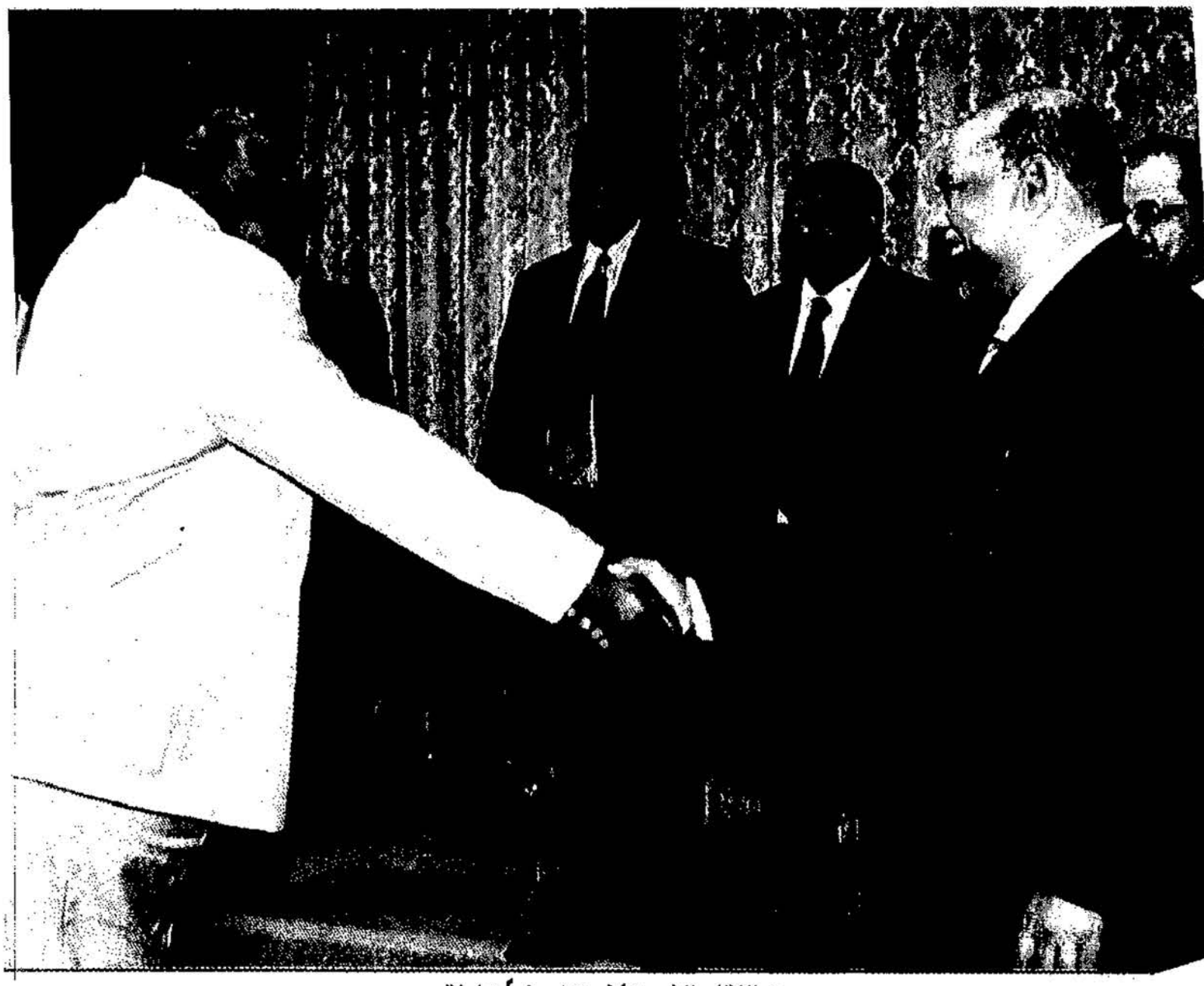

● اللقاء الذى تاخر١٣ عاماً كاملة
وجمع بين الفريق عمر البشير وجون جارانج

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

أوجه الشبه أكثر من أن تحصى بين «اتفاقية أوسلو» بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ومذكرة تفاهم ماشاكوس التي وقعت بين الجبهة الشعبية لتحرير السودان، والحكومة السودانية..

كلاهما تم عقده في أجواء سرية، وبعد مباحثات مضنية ونجحت في آخر لحظة قبل الإعلان عن الفشل، وتمت بعيدا عن مشاركة الحلفاء والأصدقاء الذين فوجئوا «بالاتفاق الزلزال»..

كلاهما حاول إنهاء صراع دموي بين طرفيه استمر سنوات طويلة، وتأسيس مرحلة جديدة من التعاون.. وحلم التحالف عند أكثر المتفائلين..

كلاهما اتسم بانتقالية الحل.. خمس سنوات عند «أهل أوسلو» وستة عند «جماعة ماشاكوس السودانيين» واتسم أيضا بغموض النص.. والقراءات المتباينة ولم يمر سوى سنوات محدودة حتى عرفنا مصير اتفاق أوسلو حيث تبرأ منه من سعوا إليه.. وتخلى عنه من وقعوه.. وحاول من تبقوا شطبه من ذاكرتهم.. أو على الأقل نسيانه..

ويصبح السؤال ماذا عن مصير الاتفاق الآخر.. تفاهم ماشاكوس.. هل يكون أحسن حالا وأكثر حظا من أوسلو؟

هذا ما نحاول الإجابة عنه في هذا التقرير!

منذ البداية علينا أن نشير إلى أننا لسنا من أصحاب القراءة التآمرية للتاريخ.. ولم نكن يوما من أتباع هذا المنهج.. في رصد الوقائع.. ولا نشعر بأن هناك «مؤامرة كونية» تحكم العالم ولكن الأحداث في بعض الأحيان تجعل من الصعب استبعاد تلك القراءة، واتباع هذا المنهج نقول ذلك بمناسبة ما حدث في ٢٠ يوليو الماضي عندما فوجيء العالم - إلا قليلا - بإعلان مذكرة تفاهم، أطلق عليها اسم المدينة التي استضافت الاجتماعات وهي مدينة ماشاكوس الكينية، بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان..

فالاتفاق - وقبل الحديث عن خطورته وإمكانيات نجاحه - جاء بعد «ماراثون عسكري» استمر حوالي ٢٠ عاما في مواجهات دموية راح ضحيتها حسب التقديرات المحايدة ١,٥ مليون سوداني، وتشريد ٤ ملايين آخرين، واستهلك حوالي ٨٠ بالمائة من الدخل السوداني..

والاتفاق - قبل الحديث عن مغزاه ومؤشراته - جاء بعد «ماراثون سياسي» استمر عشرات السنين، باجتهادات مختلفة بعضها أفريقي، والآخر «دولي» والأخير «عربي» في الإطار الأفريقي حاولت الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف لدول شرق أفريقيا المشهور باسم «إيجاد» منذ ٨ سنوات إيجاد طريقة للمصالحة بين الطرفين.. وتطورت هذه المبادرة وتوسع إطارها لتضم جهات جديدة سميت «أصدقاء الإيجاد» ضمت عددا من الدول، وحلفاء الإيجاد، بإضافة دول جديدة، بعضها له اهتمامات تاريخية بالسودان مثل انجلترا وإيطاليا، وبعضها منظمات دينية مثل مجلس الكنائس العالمي ولكن الحل ظل مستعصيا..

ودخلت دول عربية مجاورة، صاحبة مصلحة استراتيجية في استقرار السودان، وهي مصر وليبيا على خط الوساطة بما لها من علاقات تاريخية مع الخرطوم، لتدلو بدلوها وبعد مشاورات مكثفة واتصالات واسعة مع كافة الأطراف، تم التوصل إلى صياغة مبادرة مشتركة بين البلدين، لاقت قبولا واسعا من كل الفصائل السودانية في الحكم والمعارضة، وتوقف الأمر فقط عند التنفيذ، مع توافر آليته داخل مضمون المبادرة. ولكن جهات أخرى كان لها رأي مختلف، فهي بطبعها ضد الحل العربي لأي مشكلات عربية، فما بالك بقضية مهمة مثل الوضع في جنوب السودان..

ومع إدارة الرئيس بوش تغيرت أشياء، وتبدلت أشياء فاختلطت لغة المصالح مع «مفاهيم التاريخ»، «وحكم الجغرافيا» أما المصالح فمعروفة، لم تغب عن ذهن أحد، ولم تخطئها أي عين، فالسودان في طريقه إلى أن يصبح دولة بترولية مهمة وصل إنتاجه اليومي حاليا إلى ١/٤ مليون برميل سيزيد إلى الضعف خلال الثلاث سنوات القادمة، مع توقعات باكتشافات وإمكانيات بترولية هائلة، ويتردد أن السودان قد يكون أحد أهم الدول من حيث الاحتياطي سواء في المناطق الشمالية أو الجنوبية، ولأن «التورتة» كانت قاصرة في زمن سابق على شركات فرنسية ويابانية، وأحيانا من جنوب شرق آسيا، فكان على الطرف الأقوى أن يفرض كلمته، ويسعى للحصول على الجزء الأكبر من تورتة البترول السوداني، وأن يكون الدور الأهم في المرحلة القادمة للشركات الأمريكية، وكان الثمن هو السعي إلى عودة الاستقرار والهدوء ووقف المعارك، ولعلنا نقرأ بعناية ما قاله مبعوث الرئيس الأمريكي بوش للسودان تعليقا على الاتفاق عندما أشار إلى أن نجاح المحادثات سيحول السودان من منطقة نزاع إلى مصدر رئيسي للنفط..

أما السياسة، فإن جماعات اليمين المسيحي ومجموعات الضغط من الأمريكيين السود وجدت في الرئيس بوش ضالتهم الجديدة للعب دور أكبر في قضية الحرب في السودان، ولم يخذل بوش هذه الجماعات، حيث أعلن وقبل خمسة أيام من أحداث سبتمبر عن تعيين مبعوث خاص له للسودان، وهو «جون دانفورث» ولم يكن غريبا

الأهرام

● الصادق المهدى بشر بالحل الأمريكى

● د . حسن الترابى ضغوط وراء الاتفاق

أن يكون أحد قساوسة الكنيسة الأسقفية وعضو مجلس الشيوخ السابق عن ولاية ميسورى..

وجاءت أحداث ١١ سبتمبر لتكون علامة فارقة فى تاريخ الأزمة، فقد وجدتها الحكومة السودانية فرصة عظيمة فى إنهاء العداء المستحكم مع واشنطن منذ عام ١٩٨٩، مع وصول حكومة الإنقاذ للسلطة، ولم يكن أمام الحكومة السودانية إلا بديل واحد، وهو إبداء التعاون الكامل مع واشنطن فى حملتها ضد الإرهاب، وارتضت الخرطوم استقبال بعثات أمنية من الأجهزة الأمنية الأمريكية، فتحت لهم الملفات، وقدمت لهم المعلومات التى تراكمت طوال سنوات طويلة كانت فيها الخرطوم «قبلة» لقيادات أصولية عالمية، عاش فيها ولمدة ليست قصيرة، عدو أمريكا رقم واحد أسامة بن لادن وطرد منها عندما أصبح «مضار وجوده» أكبر من «فوائد بقائه» وأصبح ورقة محروقة بالنسبة للحكومة، ورحل إلى أفغانستان حيث استقبلته جماعة طالبان ومعه كبار مساعديه أهمهم أيمن الظواهرى..

وتوافق ذلك مع رغبة أمريكية فى إعادة ترتيب الأوضاع فى أفريقيا، وفقا لمصالحها واستراتيجيتها الكونية، والتى بدأت مع الرئيس كلينتون عندما قام بجولته الشهيرة إلى عدد من الدول الأفريقية وكان من الطبيعى أن تنتظر الخرطوم الثمن، وبدأ الحديث عن الحلم الأمريكى والحل القادم من واشنطن، وأتذكر أن شخصا بوزن الصادق المهدى زعيم حزب الأمة جاء إلى القاهرة فى الصيف الماضى.. فى طريقه إلى واشنطن، وعقد عدة ندوات أهمها فى الملتقى الثقافى للسفارة الليبية، والذى أشرف عليه السفير جمعة الفزانى السفير السابق لبلاده فى القاهرة وكان أحد أهم المختصين بالشئون السودانية، بحكم اهتماماته وتوليه وزارة التعاون الليبية مع السودان فى فترة من الفترات، عندما خصصت طرابلس وزارتين واحدة للتعاون مع مصر، وأخرى للسودان، قبل أن تتحول إلى وزارة للوحدة، يومها - ونعود للصادق المهدى، كانت فكرته الرئيسية فى الندوة تدور حول الحل الأمريكى، بعد أن فشلت المحاولات الثنائية والأفريقية وحتى العربية فى إحراز أى تقدم..

ولأن واشنطن تحتاج أحيانا إلى «غطاء دولى» عندما يكون ذلك مفيدا لها ولمصالحها ويتوافق مع تصوراتها

فقد استعادت وسمحت بدور بريطانى، خاصة أن لندن كانت تواقة إلى لعب دور فى قضية جنوب السودان، وعينت لذلك مبعوثا خاصا لهذه المهمة وهو آلان جولتى، وهو مطلع على ملف السودان منذ ٣٠ عاما، وعمل لست سنوات سفيرا لبلاده فى الخرطوم.. ولا مانع من دور لدول أخرى مثل النرويج وإيطاليا، ولتجميل الصورة. يمكن إضافة «وسطاء إقليميين» بشرط ألا يكونوا عربا، فكانت فرصة كينيا ورئيسها دانييل آرب موى الذى استضافت بلاده المباحثات بين طرفى النزاع السودانى.. ولا ضرر من دخول أوغندا على الخط حيث رعى رئيسها لقاء استعصى طوال ١٣ عاما بين الرئيس عمر البشير وجون جارانج لتنجح كمبالا فيما فشلت فيه دول افريقية أهم، منها جنوب أفريقيا حاولت

وفشلت فى الجمع بين الرجلين، وكانت هناك مؤشرات لا تخطئها العين منذ أشهر عديدة وتحديدا فى نهاية العام الماضى، على أن الحل الأمريكى فى الطريق، عندما رعت محادثات بين الخرطوم والجيش الشعبى أثمر فى يناير الماضى عن وقف إطلاق النار بين الطرفين فى جبال النوبة، وتم مد العمل فى يوليو الماضى لمدة ستة أشهر قادمة..

وقد لخص د.حسن الترابى الموقف وهو المسجون منذ ١٧ شهرا بعد يوم واحد من توقيع حزبه لمذكرة تفاهم مع الحركة الشعبية لتحرير السودان عندما اتهم الحكومة السودانية بالاستجابة إلى الضغوط والتهديدات الأمريكية مشيرا إلى مخاوف سودانية بأن واشنطن ستفعل بهم ما فعلته بجماعة طالبان أو صربيا..

وهكذا جاء الاتفاق على طريقة أوسلو.. وعلينا أن نشير قبل الدخول فى قراءة متأنية له، على عدة دروس مستفادة الأول ينص على أنه قد لا يكون أول ولا آخر إيقاف، ويكفى أن نشير إلى أن الحركة اعتبرته إطار تفاهم، أرضية مناسبة لمناقشة التفاصيل، دون أن يكون اتفاقا نهائيا..

ولأن نهج أوسلو لم يكن بعيدا عن ما حدث، فهل هناك معنى لإطار تفاهم يقتصر فقط على وضع تصورات لحل قضيتين فقط هما علاقة الدين بالدولة، وتقرير المصير، مع تحديد الاثنين القادم ١٢ أغسطس موعدا جديدا للبدء فى مفاوضات ماراثونية مخصص لها أربعة أسابيع للبحث فى ثلاث قضايا أخرى. كل منها مهمة وخطيرة، وهى اقتسام الثروة، وتمثيل الجنوب فى السلطة المركزية ووقف إطلاق النار

أثناء المرحلة الانتقالية..

— ويشير الدرس الثانى إلى أنه من المبكر جدا الحديث عن مدى نجاح الاتفاق أو تمريره، حتى فى ظل وجود ضمانات ومراقبة وضغوط دولية، **فالوضع فى السودان معقد سياسيا واجتماعيا وأمنيا واقتصاديا، وهو مالا يدركه الكثيرون ممن اعتادوا على الحل على طريقة الوجبات السريعة والأدلة متعددة أكثر من أن تخطئها العين:**

— الخلاف فى تفسير ما تم إنجازه. مثلا النص الخاص بالشريعة الإسلامية، فهو وفقا لرؤية الحركة سيطبق فقط فى الشمال.. ولكنه لن يكون مصدر تشريع الحكومة المركزية، بينما ترى الحكومة السودانية أن التشريعات الاتحادية ستنص على الشريعة الإسلامية ولكنها لن تمس بحقوق الجنوبيين..

مثال آخر، الخلاف حول تحديد الحدود الجغرافية للجنوب الذى سيتمتع بحق تقرير المصير، وتنطبق عليه أحكام الفترة الانتقالية، الحكومة ترى أنه وفقا لحدود ١٩٥٦، وهو تاريخ الاستقلال بينما تتمسك الحركة بأن يشمل منطقة الجنوب، يضاف إليها مناطق النيل الأزرق، وجبال النوبة ومنطقة امبى..

كما أن هناك قراءات عديدة للاتفاق متناقضة ومتباينة لأنه كان هناك حرص، وفقا لمنهج أوسلو، على أن تكون النصوص غامضة، يتيح لكل

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

طرف أن يكون له تفسيره الخاص مثلا حق تقرير المصير، تصر الحكومة السودانية على أنها قبلت به ـ كما قال أحد الذين شاركوا في المفاوضات وهو عبدالرحمن إبراهيم الخليفة ـ في إطار السودان الواحد ومهمة اللجنة الدولية التى تتكون من الحكومة والحركة وأطراف دولية تقويم الاتفاق بعد ثلاث سنوات من التوقيع عليه ستقوم ببحث التدابير التى اتخذت، وما إذا كانت تلبى حاجات أهل الجنوب، فإذا وجدت الأمر كذلك فستعلن الوحدة وإذا اتضح أن التجربة فاشلة سيتم الاستفتاء بعد ٦ سنوات ولا ندرى من أين جاء هذا التصور، وتلك التفاصيل؟ مسئول آخر يتحدث عن تمسك شركاء الإيجاد بوحدة السودان مضيفا بأن المجتمع الدولى لا يرغب فى دولة جديدة لأن ذلك من شأنه إعادة تمزيق المنطقة وإثارة عدم الاستقرار وهذا خلط بين الأمنيات والوقائع..

وتأتى التطورات العسكرية التى جاءت بعد مضى اسبوع على الاتفاق لتلقى بظلال من الشك على الاتفاق، عندما قام الجيش السودانى بهجوم جديد على جبهتى غرب أعالى النيل، وشرق الاستوائية راح ضحيته المئات وقد نفت الحكومة وقوع هذا الهجوم فى البداية، وعادت واعترفت به، وفسرت الأمر بأنه لا يعنى الالتزام بالاتفاق، وقال وزير الإعلام مهدى إبراهيم إن الحكومة كانت تأمل فى الاتفاق على وقف شامل لإطلاق النار، وأن الاتفاقية لابد لها من حسن نية وإفراغ شحنة العداوة والتوتر بين أطرافها لتحقيق وقف شامل لإطلاق النار، إلا انه لسوء الحظ لم يتم فى الجولة الأولى، وتأمل أن يتم ذلك فى الجولة المقبلة بينما رأت الحركة فيما حدث عدم جدية الحكومة فى تحقيق تسوية سلمية، خاصة أن استمرار الهجوم على قوات الحركة فى الوقت الذى كان البشير يعقد لقاء مع جارانج فى كمبالا..

كما أن هناك قضية أخرى تتعلق بدور المعارضة السودانية فى إطار التجمع، ودورها فى المرحلة المقبلة، ومشاركتها فى المفاوضات، حيث تصر الحكومة على أن تقتصر المفاوضات على طرفين فقط الحكومة والحركة الشعبية، وعادت لتسمح بمشاركة عناصر المعارضة كمستشارين لوفد الحركة وينطبق الحال على بعض الجماعات الجنوبية المتحالفة مع الحكومة..

وهكذا بدأت الخطوة الأولى.. ومن كل قلوبنا نتمنى للسودان الاستقرار، ونتمنى وقف نزيف الدم وأن يكون خط اتفاق ماشاكوس أفضل من اتفاق أبوجا.. إلا أن الأمر لا يعتمد على الأمنيات الطيبة، بقدر ما يحتاج إلى المراجعة المتأنية والقراءة الصحيحة للواقع على الأرض..

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية